
The Manufacturing Industry in Iraq (1990-2020)**Reality and Potentials**

Amna Abdel-Karim Hadi Jalal (Ph.D)

nsn77ip@gmail.com

Ministry of Education

Directorate of First Rusafa Education

Department of Preparation and Training / Training Division

Adhamiya Evening High School for Girls

DOI: <https://doi.org/10.31973/aj.v2i146.4285>**ABSTRACT:**

The transformative industry is the basis upon which any economic development depends, contributing to providing machines, equipment and devices for all economic sectors and turning them into modern sectors. Therefore, any economic construction forms the base of manufacturing industries and the changing machines and devices should keep pace with the requirements of the times and its progress. In providing consumer goods, the manufacturing industry is one of the most important foundations on which economic progress is based and represents the base of social development in its various aspects, as the manufacturing industry leads to expansion in the economic jobs of the country and adds to its tasks other tasks such as planning for industry and economy and solving new problems that result from industrial construction or it requires an awareness of finding appropriate solutions to them.

As to research methodology, the study relied on different approaches including the historical approach, which relied on the historical narrative and an indication of a series of time periods that the manufacturing industry went through in Iraq for the period (1990-2020) in order to identify the developments and changes taking place during that period between the rise and fall of industrial establishments depending on a number of political and economic factors that Iraq went through. The inductive approach is used as well where all data and information obtained from the field study of the industrial growth of the manufacturing industries in Iraq. The ownership and amount of industrial facilities for manufacturing industries in Iraq for the period (1990-2020) were also examined. The study revealed the following findings;

1- The period between (1990-2002) witnessed a clear fluctuation in the number of manufacturing industries at the official level due to the economic blockade, as the value of the output of the commodity sectors declined and economic growth rates declined, reflecting a continuous deterioration in real production.

2- Very difficult economic and political circumstances occurred between the years (2003-2020), which clearly affected the weakening of industrial activity, including the decline in the contribution of the manufacturing industry to the gross domestic product, as well as the decline in the industrial workforce compared to what it was in 1990 due to the stopping of most large industrial facilities from production.

3- When using the standards of the industry including the number of workers, the wages of workers, the value of industrial production, the value of production requirements and the added value to study industrial growth in Iraq, it became evident that the manufacturing industry has passed through several stages between the rise and fall in these standards due to the political events that Iraq went through during this period, which was reflected on the manufacturing industry.

4- In Iraq, industrial activity is distributed in terms of ownership among the public sector, the associative sector, the private sector, the governmental sector and the mixed sector (Iraqi + foreign). The ownership of industrial establishments for the private sector surpassed all other sectors.

5- The great facilities have made progress in the number of workers, total wages, production value, achieved profits exceeding medium and small enterprises, and this is due to government support for large facilities and the provision of raw materials at subsidized prices as well as the availability of production requirements and the lowest costs. As for the intermediate facilities, they occupied only a small percentage, while small facilities, despite the high number of their industrial facilities during those years, are low, but the number of workers is low compared to large facilities, as well as other criteria, wherein only a small percentage was achieved.

Keywords: manufacturing industry, geography of industry, Iraq industrial geography, industry.

الصناعة التحويلية في العراق للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٢٠) الواقع والإمكانات

المدرس الدكتورة آمنة عبد الكريم هادي جلال
وزارة التربية/مديرية تربية الرصافة الأولى
قسم الاعداد والتدريب/شعبة التدريب
ثانوية الأعظمية المسائية للبنات

(مُلخَصُ البَحْث)

تعد الصناعة التحويلية الأساس الذي يعتمد عليه أي تطور اقتصادي لكونها النشاط الذي يسهم في توفير الآلات والمعدات والأجهزة لجميع القطاعات الاقتصادية ويحولها إلى قطاعات حديثة، ولذا فإن أي بناء اقتصادي لأبد له من قاعدة من الصناعات التحويلية تغذية بحاجته إلى الآلات والأجهزة الحديثة والمتغيرة لمواكبة متطلبات العصر وتقدمه، فضلاً عن توفير السلع الاستهلاكية إذ إن الصناعة التحويلية أحد أهم الأسس التي يبنى عليها التقدم الاقتصادي وتمثل قاعدة التطوير الاجتماعي بنواحيها المختلفة إذ تؤدي الصناعة التحويلية إلى التوسع في الوظائف الاقتصادية للدولة وتضيف إلى مهماتها مهمات أخرى كالخطيط للصناعة والاقتصاد وحل المشكلات الجديدة التي تترتب على البناء الصناعي أو تتطلب وعياً بها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

اعتمدت الدراسة في منهجيتها على مناهج أساسية عدة في كتابة البحث، وذلك من أجل الوصول إلى أفضل النتائج، ومن هذه المناهج المنهج التاريخي الذي اعتمد في دراسته على السرد التاريخي وبيان سلسلة من الحقب الزمنية التي مرت بها الصناعة التحويلية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) وذلك للتعرف على التطورات والتغيرات التي حصلت خلال تلك المدة بين ارتفاع وانخفاض في عدد المنشآت الصناعية بين سنة دون أخرى تبعاً لعدد من العوامل السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق. والمنهج الاستقرائي الذي يهتم بكل ما يتم الحصول عليه من البيانات والمعلومات من الدراسة الميدانية لدراسة النمو الصناعي للصناعات التحويلية في العراق. كما تم دراسة ملكية وحجوم المنشآت الصناعية للصناعات التحويلية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠). وقد توصلت الدراسة إلى استنتاجات عدة هي:

١- شهدت المرحلة الممتدة بين عامي (١٩٩٠-٢٠٠٢) تذبذب واضح في أعداد الصناعات التحويلية على المستوى الرسمي بسبب الحصار الاقتصادي إذ انخفضت قيمة ناتج القطاعات السلعية وتراجعت معدلات النمو الاقتصادي والذي يعكس تدهوراً مستمراً في الإنتاج الحقيقي.

٢- طرأت ظروف اقتصادية وسياسية صعبة جداً خلال المرحلة الممتدة بين عامي (٢٠٠٣-٢٠٢٠) أثرت وبشكل واضح على إضعاف النشاط الصناعي تمثلت في تراجع إسهام الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك تراجع قوة العمل الصناعي مقارنة بما كانت عليه عام ١٩٩٠ بسبب توقف معظم المنشآت الصناعية الكبيرة عن الإنتاج.

٣- عند استعمال معايير الصناعة المعروفة من عدد المنشآت الصناعية وعدد العاملين وأجور العاملين وقيمة الإنتاج الصناعي وقيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة لدراسة النمو الصناعي في العراق تبين لنا إن الصناعة التحويلية مرت بمراحل عديدة بين ارتفاع وانخفاض هذه المعايير بين سنة دون أخرى والسبب في ذلك يعود إلى الأحداث السياسية التي مر بها العراق خلال هذه المدة مما انعكس ذلك على الصناعة التحويلية.

٤- النشاط الصناعي في العراق يتوزع من حيث الملكية ما بين القطاع العام والقطاع التعاوني والقطاع الخاص والقطاع الحكومي والقطاع المختلط (عراقي + أجنبي) إذ إن ملكية المنشآت الصناعية للقطاع الخاص هي أكثر عدد من بقية القطاعات الأخرى.

٥- نلاحظ في حجوم المنشآت الصناعية للصناعات التحويلية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) إن المنشآت الكبيرة ، قد حققت تقدم في عدد العاملين وإجمالي الأجر وقيمة الإنتاج والقيمة المضافة وحققت أرباح فاقت المنشآت المتوسطة والصغيرة وهذا يعود إلى الدعم الحكومي للمنشآت الكبيرة وتوفير المواد الأولية بأسعار مدعومة فضلاً عن توفر مستلزمات الإنتاج وبأقل التكاليف. أما المنشآت المتوسطة فلم تحقق إلا نسبة ضئيلة في حين نجد إن المنشآت الصغيرة على الرغم من ارتفاع أعداد منشآتها الصناعية خلال تلك السنوات إلا أن عدد العاملين منخفض مقارنة مع المنشآت الكبيرة وكذلك المعايير الأخرى لم تحقق فيها إلا نسبة قليلة.

الكلمات المفتاحية: الصناعة التحويلية، جغرافية الصناعة، جغرافية العراق الصناعية، الصناعة.

المقدمة:

تعد الصناعة التحويلية جزء من النشاط الصناعي بل هي الجزء الأهم منه، وتشمل على عمليات تحويل المواد الأولية الخام ونصف المصنعة إلى مواد أكثر نفعاً وقيمة أو منتجات جديدة. إذ تسهم الصناعة التحويلية بدور إيجابي فاعل في تقوية بنية الاقتصاد القومي والإقليمي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتطوير البنى الارتكازية وخدمات رأس المال الاجتماعي وتساعد في استقرار الاقتصاد وحمايته من التقلبات المختلفة التي قد

يتعرض لها، كما إن تطور الصناعة من شأنه توفير فرص عمل وتشغيل العمالة العاطلة والقدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

ولأهمية الصناعة التحويلية في العراق فقد تم اختيار عنوان البحث (واقع الصناعة التحويلية في العراق للمدة (٢٠٢٠.١٩٩٠) لما له من أهمية في إحداث تغييرات أساسية في حركة الاقتصاد العراقي لاسيما الصناعات التي تتوفر لها مواد أولية محلية نباتية أو حيوانية أو معدنية كما إنها توفر فرص عمل في مختلف القطاعات الصناعية. وفي ضوء ذلك تم دراسة مراحل تطور الصناعات التحويلية في العراق للمدة من (١٩٩٠-٢٠٠٠) إذ شهدت الصناعة في هذه المدة تطورات سياسية ذات تأثير سلبي على مجمل القطاعات الصناعية إذ شهد عدد المنشآت الصناعية لفروع الصناعة التحويلية في العراق تذبذباً واضحاً (ارتفاعاً وانخفاضاً) خلال هذه المدة بسبب قلة رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي ونقص القوى العاملة الماهرة فضلاً عن صعوبة توفير المواد الخام الأولية وقطع الغيار المستوردة.

كما تم دراسة النمو الصناعي للصناعات التحويلية في العراق للمدة (٢٠٢٠.١٩٩٠) إذ تم استعمال معايير الصناعة المعروفة من عدد المنشآت الصناعية وعدد العاملين وأجور العاملين وقيمة الإنتاج الصناعي و قيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة للمساعدة في إعطاء تفسيرات لما آلت إليه الصناعة حالياً في العراق. كذلك تطرقت الدراسة إلى ملكية وحجوم المنشآت الصناعية للصناعات التحويلية في العراق للمدة (٢٠٢٠.١٩٩٠) وتبين لنا إن القطاع الخاص أحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت الصناعية والسبب في ذلك يعود إلى إن القطاع الخاص أقدم من بقية القطاعات في تأريخ الصناعة في العراق وظل سائداً لوحده حتى الخمسينيات من القرن العشرين. وفيما يتعلق بنصيب القطاع العام من مؤشرات إجمالي الأجور فقد أسهم بنصيب أعلى مقارنة مع نسبة أعدادهم إذ كانت أجور العاملين في القطاع العام أعلى من بقية القطاعات إذ لا يتقاضى العمال في بقية القطاعات كأجور أقرانهم في القطاع العام.

أما بالنسبة إلى حجوم المنشآت الصناعية للصناعات التحويلية في العراق للمدة (٢٠٢٠.١٩٩٠) فنلاحظ إن المنشآت الكبيرة ، قد حققت تقدم في عدد العاملين وإجمالي الأجور وقيمة الإنتاج والقيمة المضافة ، وحققت أرباح فاقت المنشآت المتوسطة والصغيرة وهذا يعود إلى الدعم الحكومي للمنشآت الكبيرة وتوفير المواد الأولية بأسعار مدعومة فضلاً عن توفر مستلزمات الإنتاج وبأقل التكاليف. أما المنشآت المتوسطة فلم تحقق إلا نسبة ضئيلة بعدد المنشآت وعدد العاملين وإجمالي الأجور وقيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة ، وهذا راجع إلى قلة الدعم الحكومي لها. في حين نجد إن المنشآت الصغيرة على الرغم من ارتفاع أعداد منشآتها الصناعية خلال تلك السنوات إلا إن عدد

العاملين منخفض مقارنة مع المنشآت الكبيرة وكذلك المعايير الأخرى لم تحقق فيها إلا نسبة قليلة والسبب في ذلك يرجع إلى صغر عملياتها الإنتاجية وصعوبة الحصول على المواد الأولية ، وقلة رأس المال المستثمر وصغر حجم هذه المنشآت الصناعية.

أولاً : مشكلة الدراسة (Study Problem)

مشكلة الدراسة هي عبارة عن مجموعة تساؤلات تطرح ويحاول الباحث بعد الدراسة التوصل إلى نتائج ترضي الدراسة بالشكل المطلوب و مشكلة الدراسة تحددت بالنقاط الآتية:

- ١- هل إن مراحل تطور الصناعة التحويلية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) قد أدت إلى إحداث تغييرات على واقع الصناعة التحويلية في العراق.
- ٢- ما هي العوامل التي أثرت على النمو الصناعي وأدت إلى تزايد أو نقصان في عدد المنشآت الصناعية وعدد العاملين وأجور العاملين وقيمة الإنتاج الصناعي، وقيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة.
- ٣- ما هو دور ملكية وحجوم المنشآت الصناعية للصناعة التحويلية في العراق للنهوض بواقع الصناعة التحويلية في العراق.

ثانياً : فرضية الدراسة (Study Hypothesis)

تمثل فرضية الدراسة بأنها حل أولي للمشكلة الجغرافية ولتجاوز المشكلات التي تعرضنا لها في مشكلة الدراسة تحددت الفرضية بالنقاط الآتية :

١. حدثت العديد من التغييرات على واقع الصناعة التحويلية في العراق خلال مراحل تطور الصناعة التحويلية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠).
- ٢- شهد العراق العديد من الأوضاع السياسية والاقتصادية الغير مستقرة التي أثرت بشكل سلبي على النمو الصناعي وأدت إلى تزايد أو نقصان في عدد المنشآت الصناعية وعدد العاملين وأجور العاملين وقيمة الإنتاج الصناعي، وقيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة.
- ٣- لملكية وحجوم المنشآت الصناعية في العراق دور كبير في النهوض بواقع الصناعة التحويلية في العراق وتشغيل الأيدي العاملة واستثمار المواد الأولية في الصناعة.

ثالثاً : هدف الدراسة (Study objective)

إن هدف الدراسة اشتمل على تحقيق الآتي:

١. بيان مراحل تطور الصناعة التحويلية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) مع تسليط الضوء على الصناعة في كل مرحلة.

٢- دراسة النمو الصناعي للصناعة التحويلية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) باستعمال معايير الصناعة المعروفة من عدد المنشآت الصناعية وعدد العاملين وأجور العاملين وقيمة الإنتاج الصناعي، وقيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة.

٣- تحديد ملكية المنشآت الصناعية للصناعات التحويلية في العراق ما بين القطاع العام والقطاع التعاوني والقطاع الخاص والقطاع الحكومي والقطاع المختلط (عراقي + اجنبي).

٤- التأكيد على حجوم المنشآت الصناعية للصناعات التحويلية في العراق، وهي المنشآت الصناعية الكبيرة والمنشآت الصناعية المتوسطة والمنشآت الصناعية الصغيرة.

رابعاً : منهج الدراسة (Study Approach)

اعتمدت الدراسة في منهجيتها على مناهج أساسية عدة في كتابة البحث، وذلك من أجل الوصول إلى أفضل النتائج، ومن هذه المناهج المنهج التاريخي الذي اعتمد في دراسته على السرد التاريخي وبيان سلسلة من الحقب الزمنية التي مرت بها الصناعة التحويلية في العراق وذلك للتعرف على التطورات والتغيرات التي حصلت خلال تلك المدة. والمنهج الاستقرائي الذي يهتم بكل ما يتم الحصول عليه من البيانات والمعلومات من الدراسة الميدانية. وقد اتخذ العمل بالدراسة ثلاثة أساليب هي:

١- العمل المكتبي الذي تم عن طريقه الاطلاع بصورة مباشرة على الكتب العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة فضلاً عن الأبحاث العلمية المنشورة في المجالات العلمية وأطاريح الدكتوراه التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

٢- الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة وشملت وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء.

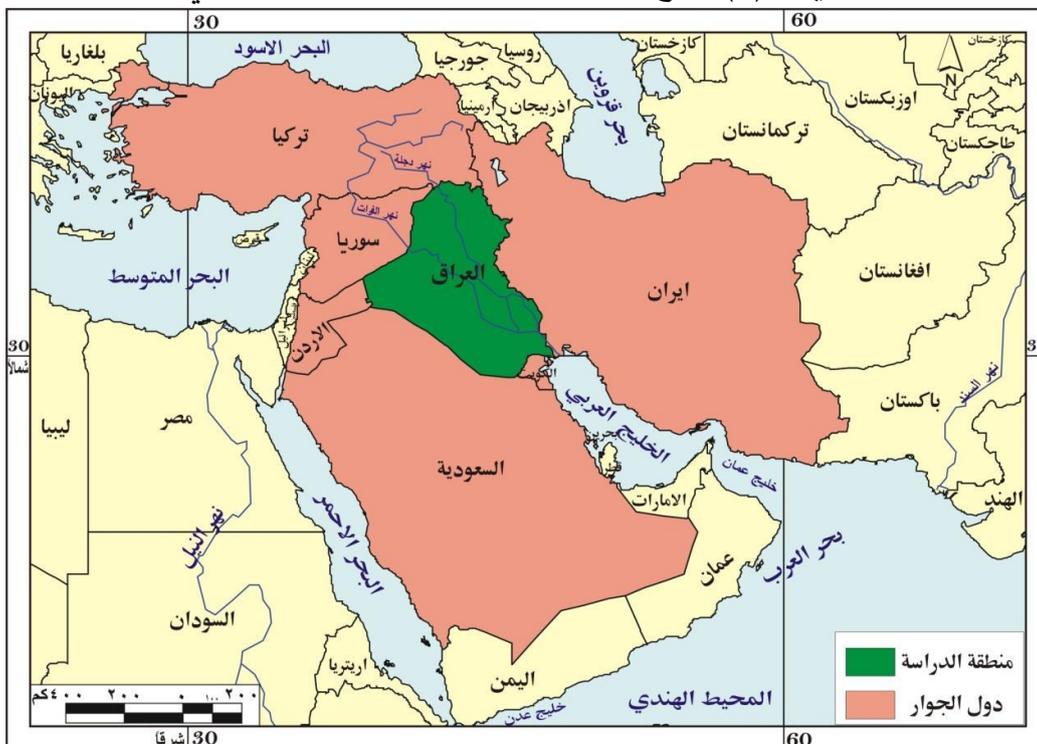
٣- التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها من الدوائر الحكومية المختلفة.

خامساً : حدود الدراسة (Study Boundaries)

١- البعد المكاني: يقع العراق في شمال شرق الوطن العربي إلى الجنوب الغربي من قارة آسيا، بين دائرتي عرض (٣٧-٢٩) درجة شمالاً، وبين خطي طول (٤٨-٣٨) درجة شرقاً، تحده من الشمال تركيا ومن الجنوب الخليج العربي والكويت والسعودية ومن الشرق إيران ومن الغرب سوريا والأردن. يلاحظ خريطة (١)، تبلغ مساحته (٤٣٥٠٥٢) كيلو متر مربع يضم العراق (١٨) محافظة وهذه المحافظات تنقسم إلى أفضية ونواحي إذ يبلغ عدد الأفضية (١٢٠) قضاء، ويبلغ عدد سكان العراق (٤٢٥١٥١٠٥) نسمة بحسب الجهاز المركزي للإحصاء لسنة ٢٠٢٢.

٢. البعد الزمني: وسوف يتحدد بالمدة من (١٩٩٠-٢٠٢٠) لدراسة واقع الصناعة التحويلية في العراق باعتبار هذه المدة هي الأكثر تأثراً بواقع الصناعة في العراق بسبب التغيير السياسي فيها وما رافقه من تغييرات سلبية واضحة على الواقع الصناعي.

خريطة (١) موقع منطقة الدراسة من دول الجوار الجغرافي



سادساً : هيكلية الدراسة: (Study Structure)

تضمنت الدراسة مقدمة وثلاث مباحث احتوت في طياتها على الجداول والأشكال. تناول المبحث الأول مراحل تطور الصناعة التحويلية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) إذ اشتمل على مرحلتين الأولى تمتد ما بين عامي (١٩٩٠-٢٠٠٢) إذ شهدت هذه المرحلة تذبذب واضح في أعداد الصناعات التحويلية على المستوى الرسمي بسبب الحصار الاقتصادي الذي بدأ على العراق تحت المظلة الدولية في آب عام ١٩٩٠. والمرحلة الثانية الممتدة بين عامي (٢٠٠٣-٢٠٢٠) إذ طرأت ظروف اقتصادية وسياسية صعبة جداً خلال هذه المرحلة أثرت وبشكل واضح على إضعاف النشاط الصناعي.

واستعرض المبحث الثاني بشيء من التفصيل حالة النمو الصناعي إذ تم استعمال معايير الصناعة المعروفة من عدد المنشآت الصناعية وعدد العاملين وأجور العاملين وقيمة الإنتاج الصناعي وقيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة وللمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) للمساعدة في إعطاء تفسيرات لما آلت إليه الصناعة في العراق. وتعرض المبحث الثالث إلى ملكية وحجوم المنشآت الصناعية للصناعات التحويلية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) من حيث ملكية المنشآت الصناعية كالقطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المختلط كما

اهتم بدراسة حجوم المنشآت الصناعية في العراق وهي المنشآت الكبيرة والمنشآت المتوسطة والمنشآت الصغيرة.

المبحث الأول: مراحل تطور الصناعات التحويلية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠):

تعد دراسة مراحل التطور التاريخي للصناعات التحويلية في العراق ذات أهمية خاصة في رسم سياسة التوزيع الجغرافي وتحديد الاتجاهات المستقبلية لنموها وتطورها، وبيان أهميتها وتحديد واقعها الجغرافي وهذا يكون عن طريق استعمال بعض المؤشرات الصناعية التي تبين صورة التباين والتطور والتغيرات التي تطرأ على واقع الصناعات التحويلية في العراق مع بيان أهم الأسباب التي تؤدي إلى تزايد أو نقصان في عدد منشآتها، هذا إذا علمنا إن قطاع الصناعات التحويلية وبقية القطاعات الأخرى تتأثر بالظروف الاقتصادية والسياسية التي يمر بها العراق.

اولاً: المرحلة الأولى (١٩٩٠-٢٠٠٢):

شهدت هذه المرحلة تذبذب واضح في أعداد الصناعات التحويلية على المستوى الرسمي بسبب الحصار الاقتصادي الذي بدأ على العراق تحت المظلة الدولية في آب عام ١٩٩٠ إذ انخفضت قيمة ناتج القطاعات السلعية وتراجعت معدلات النمو الاقتصادي، والذي يعكس تدهوراً مستمراً في الإنتاج الحقيقي بسبب النقص الكبير في المواد الأولية والوسيطه ونصف المصنعة وقطع الغيار التي تحتاجها المؤسسات الإنتاجية والخدمية لإدارة إنتاجها وزيادة معدلات نموها بالأخص قطاع الصناعة التحويلية الذي يمثل أحد القطاعات السلعية الرئيسية وأكثرها اعتماداً على مستلزمات الإنتاج المستوردة. فانخفاض حجم الاستيرادات بسبب شحة النقد الأجنبي وآلية الاستيراد والتصدير وتعطل نسب كبيرة من الطاقة الإنتاجية الفعلية بلغت نحو ٦٦% عام ١٩٩١ و ٦٨% عام ١٩٩٢ (رشيد، ٢٠٠٥، ص ١٦٤) ومن ثم انخفاض معدلات النمو في القطاعات السلعية بشكل عام والتي تعد قطاعات قاندة لعملية النمو والتنمية وانخفاض معدلات النمو في القطاعات التوزيعية والخدمية التي تعد قطاعات تابعة لنشاط القطاعات السلعية. كما تم تدمير أغلب المنشآت الصناعية الكبيرة العسكرية منها والمدنية من قبل القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها. أما في عام ١٩٩٥ تم إعادة تشغيل أغلب تلك المشاريع أما ما تبقى من صناعات فقد تدهور الإنتاج في أغلبها (الدليمي و الموسى، ٢٠٠٩، ص ٢٣٢) بسبب فرض الحصار الاقتصادي واتخاذ الحكومة لسلسلة إجراءات أهمها منع استعمال السلع الداخلة في البطاقة التموينية للأغراض الصناعية وإغلاق معامل الحلويات التي تستعمل السكر ومادة الطحين الأبيض كما شهدت هذه المدة توقف الدعم الحكومي، وصعوبة الحصول على الأدوات الاحتياطية للمكائن والآلات فضلاً عن ارتفاع المستوى العام للأسعار، وانخفاض قيمة الدينار العراقي قياساً بالعملات الأجنبية.

وبعد تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء وتقديم الحكومة برامج للإعفاءات الضريبية وتحسن الوضع الاقتصادي عام ٢٠٠٠ شهدت الصناعات التحويلية توسعاً ملحوظاً ، إذ ارتفعت أعدادها من (٣٠٢٠٥) منشأة صناعية عام ١٩٩٩ إلى (٧٧٩٦٢) منشأة صناعية عام ٢٠٠٠ (وزارة التخطيط، لعام ٢٠٠٠) كما شكلت نسبة مهمة من النشاط الاقتصادي وساهمت في توفير فرص عمل وقلصت من مستويات البطالة ووفرت فرص مدرة للدخل ذلك إنها عملت بتجهيزات بسيطة منخفضة الكلفة وبمواد أولية وخامات منتجة محلياً وبمهارات فردية وتكيفت مع ظروف الحصار الاقتصادي.

ثانياً: المرحلة الثانية (٢٠٠٣-٢٠٠٢):

طرأت ظروف اقتصادية وسياسية صعبة جداً خلال هذه المرحلة أثرت وبشكل واضح على إضعاف النشاط الصناعي تمثلت في تراجع إسهام الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك تراجع قوة العمل الصناعي مقارنة بما كانت عليه عام (١٩٩٠)، بسبب توقف معظم المنشآت الصناعية الكبيرة عن الإنتاج أو إنها تعمل بطاقات إنتاجية ضعيفة جداً كما تحولت ملكية الدولة لوسائل الإنتاج من القطاع العام إلى نظام آلية السوق، وهذا يعني توقف دعم الدولة لمنشآت القطاع العام ، ولاسيما توفير السيولة النقدية فتوقفت أو كادت عن العمل وعجزت عن إصلاح معداتها المستهلكة أو حتى توفير قطع الغيار وتوقفت نهائياً عن الاستثمار الصناعي العام أو حتى المختلط، فكل ميزانية حتى الآن تشغيلية (الجنابي، ٢٠١٣، ص ١٩٠-١٩١). وكذلك الانفتاح الكبير للأسواق المحلية نحو البضائع المستوردة المنافسة للإنتاج المحلي، بسبب انخفاض تكاليف الحصول عليها مقابل ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي المحلي، فضلاً عن عدم وجود حماية وإجراءات تشجيعية للصناعة الوطنية مما أسهم ذلك في ضعف الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الصناعية وتوقف العديد منها.

بعد عام ٢٠٠٤ استمر التراجع في الإنتاج الصناعي ومنه الخلل في الهيكل الصناعي وانخفضت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ، وأغلقت الكثير من المصانع أبوابها وانخفض الدعم الحكومي المقدم للصناعة التحويلية. أما المرحلة التي أعقبت عام ٢٠١٣ وبسبب الأحداث السياسية والأمنية ، فقد انخفضت التخصيصات المالية للمشاريع الصناعية، وانعكس ذلك سلباً على معظم الصناعات، مما أدى إلى إحداث تغيرات سلبية في الهيكل الصناعي في العراق (حاجم و منشد، ٢٠١٩، ص ١٧٠-١٩٥). أما أهم تغيير إيجابي حصل في عدد المؤسسات الصناعية خلال هذه المرحلة فكان خلال المدة ما بين الأعوام (٢٠١٧-٢٠٢٠) إذ وصل عدد المنشآت الصناعية لعام ٢٠٢٠ (٣٠٤٧٥) منشأة صناعية مقارنة مع عام ٢٠١٧ البالغة (٢٨٥٨٩) (وزارة التخطيط، للأعوام

٢٠١٧.٢٠٢٠) منشأة صناعة ويعزى سبب هذا التغير الإيجابي بالدرجة الأساس إلى تحسن الوضع الأمني والاستقرار السياسي فضلاً عن تشجيع الاستثمار الصناعي الخاص. يتبين لنا مما سبق إن المتغيرات الصناعية في العراق هي ليست وليدة مرحلة معينة بقدر ما هي سلسلة من الإخفاقات شهدها العراق خلال عام ١٩٩٠ من حصار شامل أعقبها أحداث عام ٢٠٠٣ لقد كان لهذه التطورات السياسية تأثير سلبي على مجمل القطاعات الصناعية ، إذ شهد عدد المنشآت الصناعية لفروع الصناعة التحويلية في العراق تذبذباً واضحاً (ارتفاعاً وإنخفاضاً) خلال هذه المدة بسبب قلة رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي ، ونقص القوى العاملة الماهرة فضلاً عن صعوبة توفير المواد الخام الأولية وقطع الغيار المستوردة.

المبحث الثاني: النمو الصناعي للصناعات التحويلية في العراق للمدة (١٩٩٠.٢٠٢٠):

تناول هذا المبحث بشيء من التفصيل حالة النمو الصناعي ، ويقصد به الزيادة المتحققة في كمية الإنتاج الصناعي عامة أو في أحد فروعها خلال مدة زمنية معينة. وقد يحصل النمو في إقليم أو موقع دون آخر وفي فرع صناعي دون غيره وربما في عموم قطاعات الصناعة. وفي هذا المبحث تم استعمال معايير الصناعة المعروفة من عدد المنشآت الصناعية وعدد العاملين وأجور العاملين وقيمة الإنتاج الصناعي ، وقيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة وللمدة (١٩٩٠.٢٠٢٠) للمساعدة في إعطاء تفسيرات لما آلت إليه الصناعة حالياً في العراق وهي كالاتي:

أولاً. عدد المنشآت الصناعية:

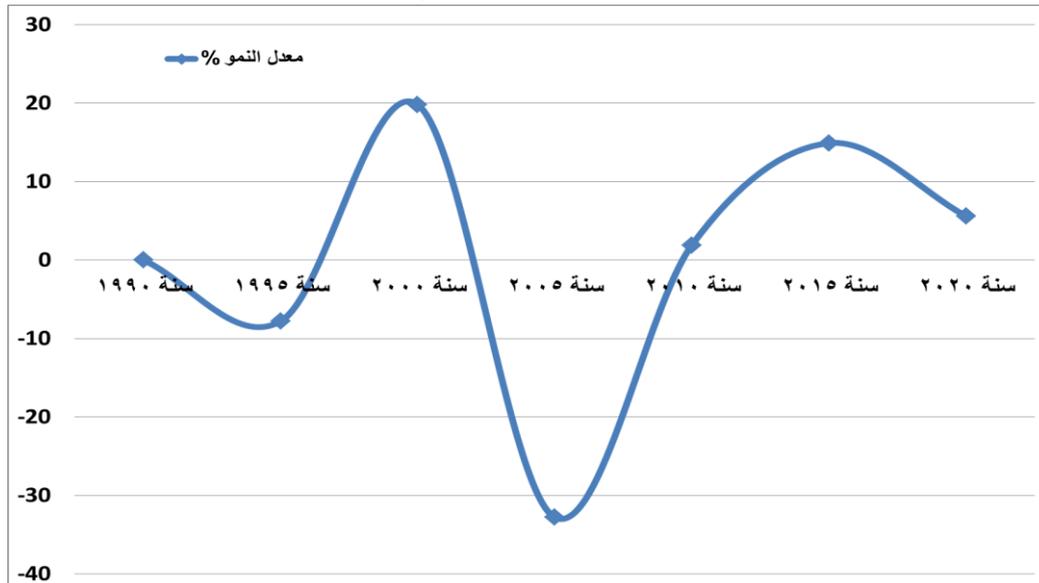
يعد هذا المعيار أسهل وأبسط معيار لقياس الكم الصناعي في أية منطقة. كما إنه أقل سرية وتسمح السلطات في دول العالم قاطبة باستثناء بعض الدول النامية بنشر بياناته على أصغر مستوى إداري عندها (السماك والتميمي، ١٩٨٧، ص ٩٢). كما إنه يعد في مقدمة المعايير لمعرفة التغير والتطور الصناعي من حيث الأهمية فكلما زاد عدد المنشآت في إقليم ما ظهرت قيمة النمو والتطور الصناعي فيه (حاجم، منشد، مصدر سابق، ص ٢٦٩). نلاحظ من جدول (١) وشكل (١)، إن عدد المنشآت الصناعية في العراق لعام ١٩٩٠ بلغت (٤٧٥٥٢) منشأة صناعية بينما انخفض عدد المنشآت الصناعية في عام ١٩٩٥ إذ بلغت (٣١٥٧٧) منشأة صناعية ومما يدل على ذلك انخفاض معدل النمو ليصل إلى (-٨,٧) % إن سبب هذا الانخفاض في أعداد المنشآت الصناعية ومعدل النمو يعود إلى ظروف الحصار الاقتصادي وما سببه من نقص في المواد الأولية ورأس المال أدى إلى توقف أغلب المنشآت الصناعية.

جدول (١) أعداد المنشآت الصناعية ومعدل النمو في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

السنة	عدد المنشآت	معدل النمو %
1990	47552	-
1995	31577	-7,8
2000	77962	19,8
2005	10616	-32,8
2010	11687	1,9
2015	23172	14,6
2020	30475	5,6

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، قسم الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، بيانات غير منشورة للأعوام (١٩٩٠-٢٠٢٠).

شكل (١) معدل النمو أعداد المنشآت الصناعية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على جدول (١).

وفيما يخص عام ٢٠٠٠ ظهر تحسن ملحوظ في عدد المنشآت الصناعية وصلت إلى (٧٧٩٦٢) منشأة صناعية ومما يؤكد ذلك معدل النمو إذ بلغ (١٩,٨) %، وسبب ذلك يعود إلى صدور قوانين تدعم الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط ومنح تسهيلات كبيرة للقطاع الخاص في مجال الاستيراد والتصدير وإعفاءات واسعة ومنها إعفاء من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات لمجموعة كبيرة من أصناف الصناعات النوعية وفي مقدمتها صناعة المكائن والآلات الإنتاجية. ولكن لم تستمر هذه الزيادة طويلاً ففي عام ٢٠٠٥ أصبح عدد المنشآت الصناعية في العراق (١٠٦١٦) منشأة صناعية وبمعدل نمو بلغ (-٣٢,٨) % وإن سبب ذلك الانخفاض في أعداد المنشآت الصناعية ومعدل النمو يعود إلى

حصول تغيرات سياسية واقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ أدت إلى تراجع كبير في كافة المستويات والقطاعات الصناعية خصوصاً. أما خلال عام ٢٠١٠ ازداد عدد المنشآت الصناعية في العراق بواقع (١١٦٨٧) منشأة صناعية وبمعدل نمو بلغ (١,٩) % وهذه الزيادة تعود إلى استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية النسبية على مستوى العراق أدت بدورها إلى نشاط القطاع الصناعي. وفي عام ٢٠١٥ استمرت الزيادة في عدد المنشآت الصناعية ووصلت إلى (٢٣١٧٢) منشأة صناعية ومما يدل على ذلك معدل النمو المرتفع البالغ (١٤,٦) % ويعود السبب في ذلك إلى زيادة عدد الصناعات الصغيرة التي وصلت في نفس هذا العام (٢٢٤٨٠) منشأة صناعية (وزارة التخطيط، لعام ٢٠١٥)، ووجود تسهيلات تدعم القطاع الخاص. أما في عام ٢٠٢٠ ازدادت أعداد المنشآت الصناعية في العراق ووصلت إلى (٣٠٤٧٥) منشأة صناعية ومما يدل على ذلك معدل النمو المرتفع البالغ (٥,٦) % إن سبب هذا الارتفاع يعود إلى التوسع في الصناعات القائمة وإنشاء صناعات جديدة فضلاً عن الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي انعكس بآثاره على الصناعات التحويلية.

ثانياً : عدد العاملين :

تعد الأيدي العاملة عنصراً أساسياً في العملية الاقتصادية بصورة عامة، لأنها الأساس في تفاعل عوامل الإنتاج من خلال العملية الإنتاجية، كما إنها عنصر فاعل في العملية الصناعية بوجه خاص، نظراً لما يتطلبه الإنتاج الصناعي في أنماط غير قليلة من مستويات معينة من العاملين متميزة في كفاءتها نسبياً عن العاملين في سائر فروع النشاط الاقتصادي عامة. وتحدد أثر الأيدي العاملة في الإنتاج الصناعي بعدد العمال ومستوى كفاءتهم ويعتمد عدد العمال على حجم السكان في العراق ومستوى التكنولوجيا، أما مستوى الكفاءة فيعتمد أساساً على درجة التدريب الفني للعاملين ومهاراتهم في العمل (محبوب وآخرون، ١٩٨٥، ص ٢٣٣). نلاحظ من جدول (٢) ومن شكل (٢)، إن عدد العاملين في الصناعة في العراق في عام ١٩٩٠ بلغ (٢٧١٦٧٩) عامل بينما انخفض عدد العاملين في الصناعة في العراق لعام ١٩٩٥ ليصل إلى (١٨٨٧٠٦) عامل ومما يدل على ذلك انخفاض معدل النمو ليصل إلى (-٧,٠) % والسبب في ذلك يعود إلى الحصار الاقتصادي وانقطاع التيار الكهربائي الذي يؤثر على القدرة التوليدية للمكائن والآلات الإنتاجية، فضلاً عن صعوبة الحصول على المواد الأولية وقطع الغيار، مما أدى إلى غلق عدد كبير من المصانع على مستوى العراق. في حين ظهرت زيادة واضحة في أعداد العاملين في الصناعة في العراق في عام ٢٠٠٠ وصلت إلى (٢٨٦٦٧٩) عامل وبمعدل نمو بلغ (٨,٧) % وذلك يعود إلى زيادة عدد المنشآت الصناعية وتوفير التمويل المالي المستثمر في مجال الصناعة عن طريق

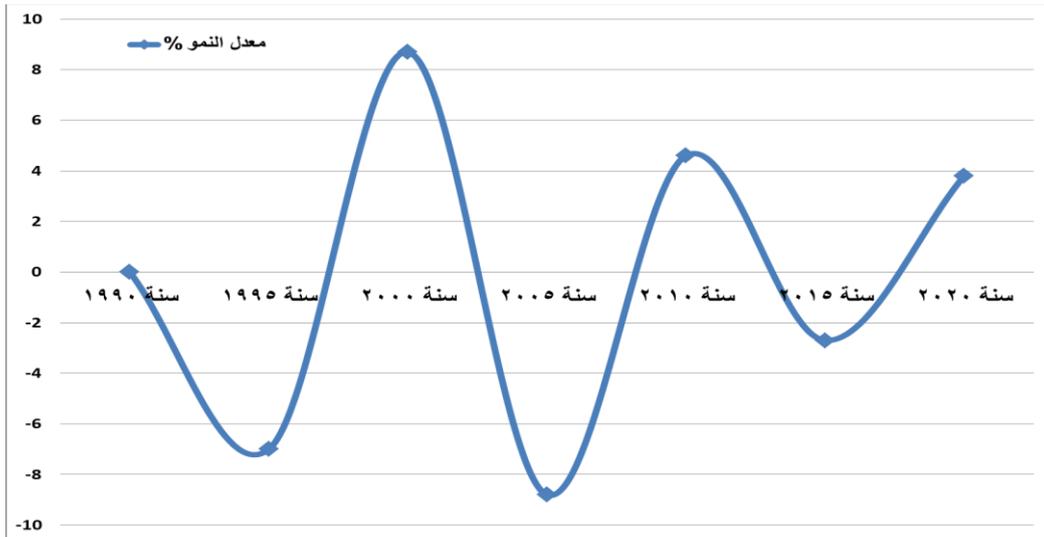
صندوق التنمية الذي يقدم قروضه بسعر فائدة منخفض، فضلاً عن منح تسهيلات واسعة للقطاع الخاص. أما في عام ٢٠٠٥ فقد شهد العراق إنخفاضاً كبيراً في عدد العاملين في الصناعة إذ بلغ عدد العاملين (١٨٠٦٤٤) عامل ومما يدل على ذلك معدل النمو المنخفض البالغ (-٨,٨) % بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق بعد عام ٢٠٠٣ وغلق العديد من المنشآت الصناعية وتسريح عدد كبير من العاملين في الصناعة. بينما في عام ٢٠١٠ ارتفع عدد العاملين ليبلغ (٢٢٦٨٢٥) عامل وبمعدل نمو بلغ (٤,٦) % ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة عدد العاملين في الصناعة ولاسيما بعد دخول العراق عملية التنظيم السياسي والاقتصادي واستئناف الصادرات النفطية مما انعكس على زيادة العوائد النفطية التي أدت إلى إرجاع أعداد كبيرة من العاملين في الصناعة إلى وظائفهم. في حين ظهر انخفاض واضح في أعداد العاملين في الصناعة في العراق في عام ٢٠١٥ وصل إلى (١٩٧٧١٦) عامل ومما يدل على ذلك معدل النمو المنخفض البالغ (-٢,٧) % وهذا الانخفاض يرجع إلى الأحداث السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق خلال تلك المدة وانعكست بآثارها على الصناعة. في حين ظهرت زيادة واضحة في أعداد العاملين في الصناعة في العراق في عام ٢٠٢٠ وصلت إلى (٢٣٨٧٥٢) عامل وبلغ معدل النمو (٣,٨) % وهذا ناتج عن الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق وازدياد صادرات النفط وزيادة التخصيصات المالية للقطاع الصناعي وإنشاء صناعات جديدة فضلاً عن زيادة الدعم الحكومي للصناعات المحلية وفرض قيود على استيراد بعض البضائع والسلع التي يتم تصنيعها محلياً.

جدول (٢) أعداد العاملين في الصناعة ومعدل النمو في العراق للمدة (١٩٩٠. ٢٠٢٠)

السنة	عدد العاملين	معدل النمو %
1990	271679	-
1995	188706	-7,0
2000	286679	8,7
2005	180644	-8,8
2010	226825	4,6
2015	197716	-2,7
2020	238752	3,8

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، قسم الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٠.

جدول (٢) معدل النمو أعداد العاملين في الصناعة في العراق للمدة (١٩٩٠. ٢٠٢٠)



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على جدول (٢).

ثالثاً. أجور العاملين:

تمثل الأجور مؤشراً مهماً لبيان مدى أهمية القطاع الصناعي في تحقيق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، ولاسيما إذا ارتبطت زيادة أجور العاملين بزيادة ملحوظة في الناتج الصناعي للمشاريع الصناعية، كما ترتبط أجور العاملين ارتباطاً وثيقاً بزيادة عدد العاملين وتنخفض بانخفاض أعدادهم في تلك المنشآت (الشمري، ٢٠١٦، ص ٨٦). كما تختلف أجور العاملين من صناعة لأخرى ومن مكان لآخر، إلا إن هنالك شبه قاعدة تشير إلى زيادة الأجور المدفوعة والمزايا إلى العمال في المناطق المركزية والعاصمة مقارنة بالأمكان النائية والبعيدة، وتتباين أيضاً الأجور تبعاً لنوع الصناعة ونسبة الخطورة فيها والمستوى التعليمي للعاملين والمهارة الفنية لهم (الأيدامي، ٢٠١٦، ص ١٠٧).

من ملاحظة جدول والشكل (٣) يتضح إن قيمة الأجور المدفوعة للعاملين في الصناعة في العراق لعام ١٩٩٠ بلغت (٥٣١٤١٦) مليون دينار. وارتفعت هذه الأجور في العراق لعام ١٩٩٥ لتصل إلى (٢٣٤٧٨٦٩٨) مليون دينار وبمعدل نمو مرتفع بلغ (١١٣,٣) % إن سبب ارتفاع قيمة الأجور المدفوعة يعود إلى حالة التضخم النقدي في العراق والناجم عن الحصار الاقتصادي، إذ أثرت زيادة عرض النقد الناجم عن تقادم عجز الموازنة العامة وكان ينعكس على صرف الدينار في السوق الموازي، وهكذا استمر الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي إلى أن بلغ أقصى حد له بحدود ستة آلاف ضعف في نهاية عام ١٩٩٥ (الشماع والعمرى، ٢٠٠٢، ص ٢٦). أما بالنسبة إلى عام ٢٠٠٠ فقد حدث تغيير بالنسبة للوضع الاقتصادي العام للعراق وحدثت زيادة كبيرة في عدد المنشآت وعدد العاملين والتضخم النقدي مما إنعكس ذلك على زيادة أجور العاملين إذ بلغت (١٤١٢٣٥٩٢٨) مليون دينار ويمكن تأكيد ذلك من معدل النمو الذي بلغ (٤٣,١) %، أما خلال عام ٢٠٠٥

فقد حدثت زيادة كبيرة في أجور العاملين بلغت (٦١١١٢٧٤٨٩) مليون دينار ووصل معدل النمو إلى (٣٤,٠) % وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع إيجور العاملين في القطاع الاقتصادي بوجه عام والقطاع الصناعي على وجه الخصوص.

وفي عام ٢٠١٠ استمر ارتفاع أجور العاملين إذ بلغ (١٨٩٣٨٣٩٤٨١) مليون دينار ومما يدل على ذلك معدل النمو المرتفع البالغ (٢٥,٣) % إن سبب هذه الزيادة تعود إلى تحسن الوضع الاقتصادي للعراق وزيادة حركة النشاط الصناعي وأقيمت العديد من المنشآت الصناعية على مستوى جميع المحافظات وارتفع عدد العاملين فيها مما أدى ذلك إلى زيادة إيجور العاملين، أما في عام ٢٠١٥ فقد انخفضت أجور العاملين عما كانت عليه خلال السنوات السابقة إذ بلغت (١٧١٧٧٧٧٢٦٨) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (-١,٩) % ويعود سبب ذلك الانخفاض إلى سوء الأوضاع السياسية في العراق التي أدت إلى انخفاض أعداد العاملين في الصناعة وانعكس ذلك على انخفاض أجور العاملين فيها.

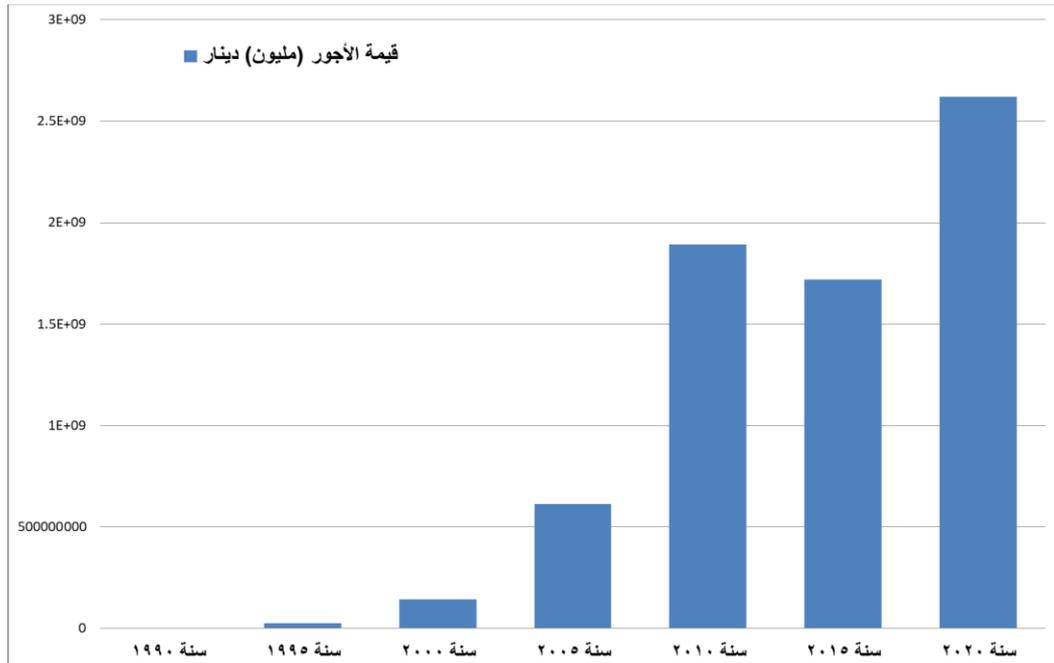
جدول (٣) قيمة الأجور المدفوعة للعاملين في الصناعة ومعدل النمو في العراق للمدة

(٢٠٢٠.١٩٩٠)

السنة	قيمة الأجور (مليون) دينار	معدل النمو %
1990	531416	-
1995	23478698	113,3
2000	141235928	43,1
2005	611127489	34,0
2010	1893839481	25,3
2015	1717777268	-1,9
2020	2621035558	8,8

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، قسم الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٠.

شكل (٣) قيمة الأجور المدفوعة للعاملين في الصناعة في العراق للمدة (١٩٩٠.٢٠٢٠)



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على جدول (٣).

وفي عام ٢٠٢٠ فقد شهد الوضع السياسي والاقتصادي في العراق تحسن ملحوظ انعكس بآثاره على زيادة عدد المنشآت الصناعية وزيادة عدد العمال وبالتالي زيادة أجور العاملين البالغة (٢٦٢١٠٣٥٥٥٨) مليون دينار وبمعدل نمو وصل إلى (٨,٨) %.

رابعاً: قيمة الإنتاج الصناعي:

يقصد بها معدل قيمة ما تنتجه وحدة إنتاجية معينة في وحدة زمنية محددة بمعنى إنها قيمة الوحدات التي تم إنتاجها من العمليات الإنتاجية خلال مدة زمنية محددة، وهذه المنتجات في طرق قياسها بحسب طبيعة العمليات الإنتاجية (حاجم ومنشد، مصدر سابق، ص ٢٧٢). إذ تنمو الصناعات التحويلية إذا حققت قيمة متزايدة لإنتاجها الصناعي، وهذا الأمر من الممكن قياسه عبر فترات زمنية ومعرفة مقدار الزيادة أو معدل نموها السنوي، كما يمكن التعرف على ذلك باعتماد سنة أساس تقاس بها الزيادة السنوية (السماك والتميمي، مصدر سابق، ص ٤٤٥).

يتبين لنا من جدول والشكل (٤) إن قيمة الإنتاج الصناعي في العراق لعام ١٩٩٠ بلغ (٤٦٩٠٨٨٥) مليون دينار. بينما في عام ١٩٩٥ ارتفعت قيمة الإنتاج الصناعي في العراق لتصل إلى (٢٥٨٩٦٨٢٣٤) مليون دينار ومما يدل على ذلك معدل النمو المرتفع البالغ (١٢٣,٠) % إن سبب هذا الارتفاع يعود إلى التضخم النقدي الذي حدث بسبب الحصار الاقتصادي على العراق، في حين نلاحظ الارتفاع الكبير في قيمة الإنتاج الصناعي في العراق لعام ٢٠٠٠ مقارنة مع عام ١٩٩٥ إذ بلغ (١١٤١٤٢٨١٧٥) مليون دينار وبمعدل

نمو بلغ (٣٤,٥) % والسبب في ذلك يعود إلى زيادة أعداد المنشآت الصناعية وزيادة عدد العمال الذي انعكس بدوره على زيادة قيمة الإنتاج الصناعي.

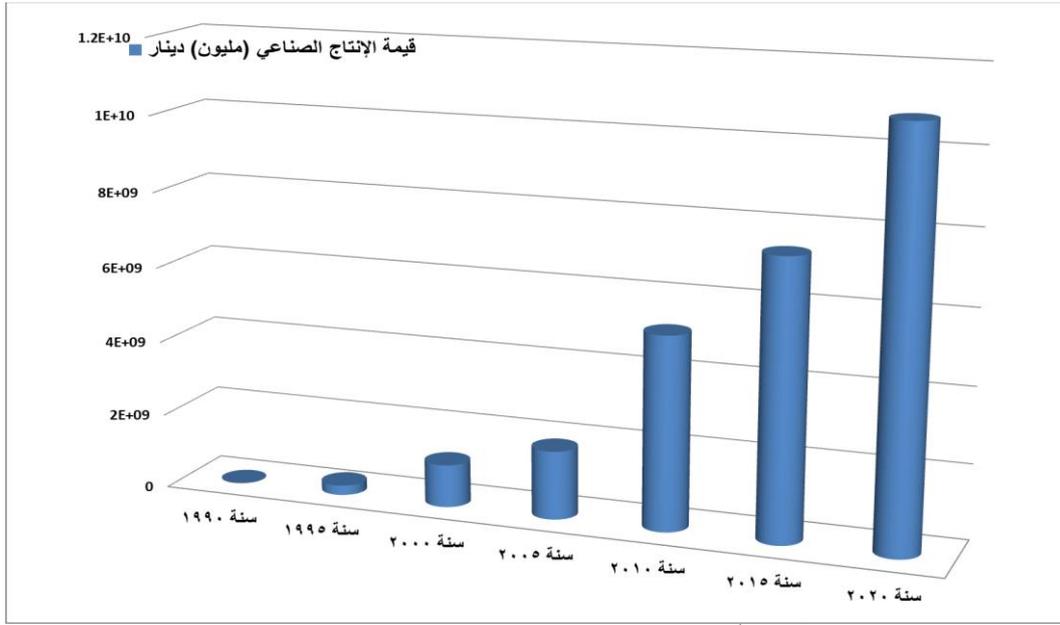
أما في عام ٢٠٠٥ فقد شهد العراق ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة الإنتاج الصناعي البالغ (١٨٢٦٩٦٢٠٤٨) مليون دينار ومما يدل على ذلك معدل النمو البالغ (٩,٨) % إن سبب هذه الزيادة تعود إلى تحسن الوضع الاقتصادي في العراق الذي انعكس على الصناعة بشكل كبير، وفي عام ٢٠١٠ ارتفعت قيمة الإنتاج الصناعي في العراق إذ بلغت (٥١٤٥٤٩٢٣٤٨) مليون دينار وبلغ معدل النمو (٢٣,٠) % والسبب في ذلك يعود إلى استقرار الوضع الأمني في العراق إذ شهدت المنشآت الصناعية ارتفاعاً في أعدادها وزيادة صادرات النفط الذي انعكس إيجاباً على قيمة الإنتاج الصناعي، أما بالنسبة لعام ٢٠١٥ فقد استمر ارتفاع قيمة الإنتاج الصناعي ليبلغ (٧٣٧٥٤١٥٤١١) مليون دينار في حين بلغ معدل النمو (٧,٤) % بسبب ارتفاع أعداد المنشآت الصناعية في عموم محافظات العراق، وخلال عام ٢٠٢٠ شهدت قيمة الإنتاج الصناعي ارتفاعاً بلغ (١٠٨٠٦٣٤٤٤٢٥) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (٧,٩) % وهذا يرجع إلى انتعاش الاقتصاد العراقي والتوسع في الصناعات.

جدول (٤) قيمة الإنتاج الصناعي ومعدل النمو في العراق للمدة (١٩٩٠.٢٠٢٠)

السنة	قيمة الإنتاج الصناعي (مليون دينار)	معدل النمو %
1990	4690885	-
1995	258968234	123,0
2000	1141428175	34,5
2005	1826962048	9,8
2010	5145492348	23,0
2015	7375415411	7,4
2020	10806344425	7,9

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، قسم الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٠.

شكل (٤) معدل النمو قيمة الإنتاج الصناعي في العراق للمدة (١٩٩٠. ٢٠٢٠)



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على جدول (٤)

خامساً. قيمة مستلزمات الإنتاج:

يستعمل مؤشر قيمة مستلزمات الإنتاج لبيان مدى تغير ونمو وتطور النشاط الصناعي، إلا إن هذا المؤشر يختلف عن المؤشرات السابقة، إذ إن انخفاض هذا المؤشر يدل على حالة سليمة متمثلة بتحقيق الكفاءة، لأن مفهوم الكفاءة يشير إلى مدى تقدم النشاط الصناعي على استعمال مواردها إستعمالاً أمثل، أما إذا ارتفعت قيمة هذا المؤشر فيعني ذلك أن النشاط الصناعي غير كفيء وهناك حالات تلف وتذبذب كثيرة، تؤدي بدورها إلى رفع مستوى الكلفة وبالتالي إمتصاص الأرباح وجعلها محدودة جداً أو تسحبها أحياناً إلى الخسارة (حاجم ومنشد، مصدر سابق، ص ٢٧٣).

ومن ملاحظة جدول وشكل (٥) يتبين لنا إن قيمة مستلزمات الإنتاج الصناعي في العراق لعام ١٩٩٠ بلغت (٢٦٤٦٧٥٧) مليون دينار، في حين ارتفعت قيمة مستلزمات الإنتاج الصناعي في العراق لعام ١٩٩٥ إذ بلغت (١٥٧٠٤٥٨٩١) مليون دينار ومما يدل على ذلك معدل النمو المرتفع البالغ (١٢٦,٢) % وسبب ذلك يعود إلى حالة التضخم النقدي الذي شهده العراق نتيجة الحصار الاقتصادي واختلاف صرف العملات الصعبة مقارنة مع العملة المحلية والذي يؤدي إلى زيادة أسعار شراء المواد الأولية الداخلة في العملية الإنتاجية، بينما في عام ٢٠٠٠ انخفضت قيمة مستلزمات الإنتاج الصناعي في العراق إذ بلغت (٦٢٢٢٨٤٤٨) مليون دينار وبمعدل نمو منخفض بلغ (-١٦,٩) % والسبب يعود إلى دعم الدولة للمشاريع الصناعية وما رافقها من تسهيلات مالية أدت إلى خفض قيمة مستلزمات الإنتاج، في حين ارتفعت قيمة مستلزمات الإنتاج الصناعي في

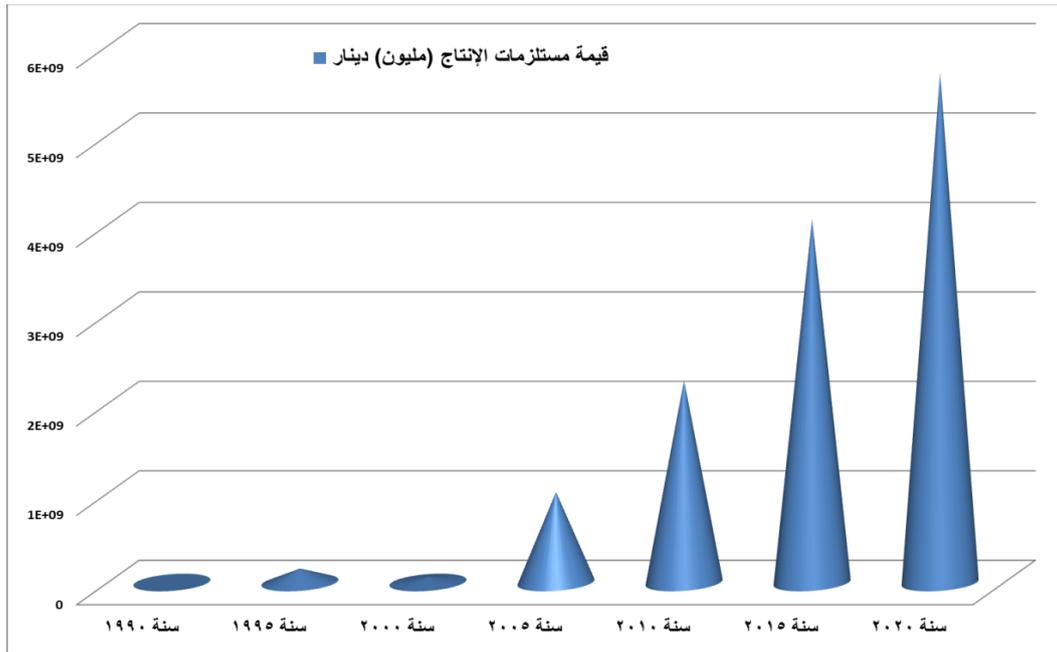
العراق لعام ٢٠٠٥ إذ بلغت (١٠١٢٦٢٤٨٣٨) مليون دينار بينما بلغ معدل النمو (٧٤,٦) % والسبب في ذلك يعود إلى إرتفاع أسعار شراء المواد الأولية وقطع الغيار فضلاً عن تقادم الآلات والمكائن الصناعية، وخلال عام ٢٠١٠ إرتفعت أيضاً قيمة مستلزمات الإنتاج إذ بلغت (٢٢٦١٣٣٧٣٢) مليون دينار في حين بلغ معدل النمو (١٧,٤) % إن سبب هذا الأرتفاع يعود إلى إنشاء صناعات جديدة في مختلف المحافظات العراقية وحاجة هذه الصناعات إلى شراء المواد الأولية، في عام ٢٠١٥ إستمر إرتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج إذ بلغت (٤٠٦٧٨٩٤٨٣٩) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (١٢,٤) % ويعود سبب ذلك إلى قلة التخصيصات المالية للمنشآت الصناعية وانخفاض أسعار النفط التي أثرت بشكل سلبي على إرتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج، أما بالنسبة لعام ٢٠٢٠ فقد شهدت قيمة مستلزمات الإنتاج إرتفاعاً ملحوظاً إذ بلغت (٥٦٩٨٩٧٧٩٧٣) مليون دينار ومما يدل على ذلك معدل النمو المرتفع البالغ (٦,٩) % إن سبب ذلك يرجع إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي التي شهدها العراق والدعم الحكومي للمنشآت الصناعية وإنشاء صناعات جديدة وزيادة عدد العاملين كل ذلك أدى إلى إرتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج.

جدول (٥) قيمة مستلزمات الإنتاج الصناعي ومعدل النمو في العراق للمدة (١٩٩٠.٢٠٢٠)

السنة	قيمة مستلزمات الإنتاج (مليون دينار)	معدل النمو %
1990	2646757	-
1995	157045891	126,2
2000	62228448	-16,9
2005	1012624838	74,6
2010	2261333732	17,4
2015	4067894839	12,4
2020	5698977973	6,9

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، قسم الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٠.

شكل (٥) معدل النمو قيمة مستلزمات الإنتاج الصناعي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على جدول (٥).

سادساً. القيمة المضافة:

تعرف القيمة المضافة بأنها تعبير اقتصادي يعني الفرق بين قيمة المدخلات وقيمة المخرجات (المدخلات تتمثل في المواد الخام والوقود وغيرها) وتعد القيمة المضافة من أفضل عناصر معيار القيمة لقياس الكم الصناعي في أية منطقة لأنها تتضمن كل عناصر مستلزمات الإنتاج وتأتي أهميتها باعتبارها معياراً لقياس الكم الصناعي إذ تتجنب التكرار الذي يحدث عند الاعتماد على استعمال قيمة المنتجات. ومن ثم تعطي صورة غير حقيقية عنه في أية جهة. وتوضح القيمة المضافة للصناعات المختلفة الأهمية الاقتصادية النسبية لها في مختلف جهات الدولة كما إن هذا المعيار ذو طبيعة إقتصادية أكثر من العمالة. وتعكس القيمة المضافة إنتاجية العمل ورأس المال (السماك والتميمي، مصدر سابق، ص ٦٣).

يتبين لنا من جدول (٦) إن القيمة المضافة للصناعة في العراق لعام ١٩٩٠ بلغت (٢٠٤٤١٢٨) مليون دينار، بينما ارتفعت القيمة المضافة للصناعة في العراق لعام ١٩٩٥ إذ بلغت (١٠١٩٢٢٣٤٣) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (١١٨,٥) % والسبب في ذلك يعود إلى التضخم النقدي المستمر في العملة المحلية نتيجة الحصار الاقتصادي، واستمر ارتفاع القيمة المضافة للصناعة في العراق لعام ٢٠٠٠ إذ بلغت (١٠٧٩١٩٩٧٢٧) مليون دينار بينما بلغ معدل النمو (٦٠,٣) % ويعود ذلك إلى ارتفاع أعداد المنشآت الصناعية وعدد العمال وقيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج الذي أثر بدوره على ارتفاع القيمة المضافة، أما عام ٢٠٠٥ فقد انخفضت القيمة المضافة للصناعة في العراق إذ بلغت

(٨١٤٣٣٧٢١٠) مليون دينار ومما يدل على ذلك معدل النمو المنخفض البالغ (-٥,٤) % والسبب في ذلك يعود إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية الغير المستقرة وانخفاض عدد المنشآت وعدد العاملين وانعكاس ذلك على القيمة المضافة.

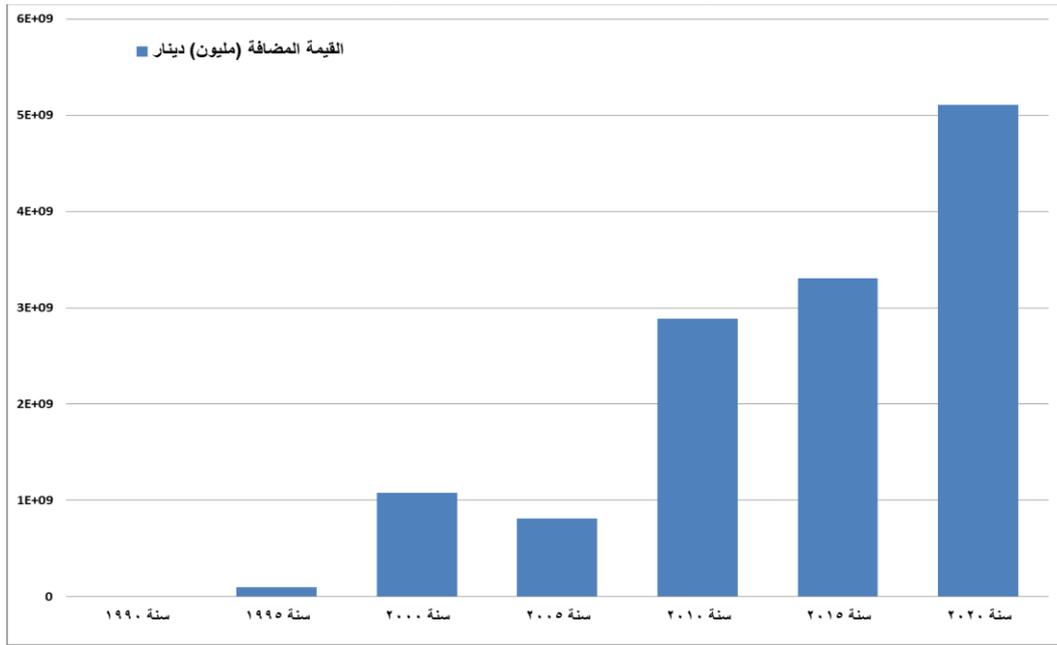
أما في عام ٢٠١٠ فقد ارتفعت القيمة المضافة للصناعة في العراق لتصل إلى (٢٨٨٤١٥٨٦١٦) مليون دينار وبمعدل نمو مرتفع بلغ (٢٨,٧) % ويعود سبب ذلك إلى التطور الاقتصادي الذي شهده العراق وما رافقه من زيادة عدد المنشآت الصناعية وعدد العمال وقيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج ، ومن ثم أدى ذلك إلى زيادة القيمة المضافة، وأرتفعت أيضاً القيمة المضافة للصناعة في العراق لعام ٢٠١٥ إذ بلغت (٣٣٠٧٥٢٠٥٧٢) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (٢,٧) % والسبب في ذلك يعود إلى إرتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج الصناعي وما رافقه من زيادة مستلزمات الإنتاج الذي إنعكس إيجاباً على زيادة القيمة المضافة، وخلال عام ٢٠٢٠ استمر إرتفاع القيمة المضافة إذ بلغت (٥١٠٧٣٦٦٤٥٢) مليون دينار أما معدل النمو فقد بلغ (٩,٠) % إن سبب إرتفاع القيمة المضافة يعود إلى التوسع في الصناعة وزيادة عدد العاملين فيها وكذلك الأوضاع الاقتصادية والأمنية المستقرة نسبياً التي مر بها العراق وانعكاساتها الإيجابية على مختلف النشاطات الصناعية.

جدول (٦) القيمة المضافة في الصناعة ومعدل النمو في العراق للمدة (١٩٩٠.٢٠٢٠)

السنة	القيمة المضافة (مليون) دينار	معدل النمو %
1990	2044128	-
1995	101922343	118,5
2000	1079199727	60,3
2005	814337210	-5,4
2010	2884158616	28,7
2015	3307520572	2,7
2020	5107366452	9,0

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، قسم الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٠.

شكل (٦) القيمة المضافة في الصناعة ومعدل النمو في العراق للمدة (١٩٩٠.٢٠٢٠)



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على جدول (٦).

المبحث الثالث: ملكية وحجوم المنشآت الصناعية للصناعات التحويلية في العراق للمدة (١٩٩٠.٢٠٢٠):

يدرس هذا المبحث ملكية وحجوم المنشآت الصناعية للصناعات التحويلية في العراق للمدة (١٩٩٠.٢٠٢٠) من حيث ملكية المنشآت الصناعية كالقطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المختلط كما يهتم بدراسة حجوم المنشآت الصناعية في العراق وهي المنشآت الكبيرة والمنشآت المتوسطة والمنشآت الصغيرة.

أولاً: ملكية المنشآت الصناعية للصناعات التحويلية في العراق:

النشاط الصناعي في العراق يتوزع من حيث الملكية ما بين القطاع العام وهي المنشآت التي تصرف رواتب ، وأجور عاملها النفقات من الأرباح كافة التي تحصل عليها. والقطاع المختلط وهي المنشآت التي تعود ملكيتها للقطاعين الخاص والعام وتكون نسبة مساهمة القطاع العام نحو (٥١%) والقطاع الخاص نحو (٤٩%). والقطاع التعاوني الذي يعد نشاطاً إشتراكياً وتنظيم جماهيري إجتماعي وإقتصادي. والقطاع الخاص الذي يشمل جميع الوحدات المؤسسية المقيمة والتي تعود ملكيتها للأشخاص وليس للحكومة. والقطاع الحكومي، وهي المنشآت التي تكون نفقاتها من الموازنة العامة للدولة وتشمل المنشآت التي يكون إنتاجها الخاص يباع للحكومة أو للمواطنين بأسعار غير سوقية تقدم مجاناً كالتعليم أو بأجور رمزية كالصحة. والقطاع المختلط (عراقي+أجنبي) وهي المنشآت التي تعود ملكيتها للقطاع الأجنبي والعراقي وتكون نسبة مساهمة القطاع الأجنبي (١٠%) فأكثر (وزارة التخطيط، لعام ٢٠٢٠).

جدول (٧) ملكية المنشآت الصناعية في العراق للمدة (١٩٩٠.٢٠٢٠)

السنة	القطاع	عدد المنشآت	عدد العاملين	إجمالي الأجور (مليون دينار)	قيمة الإنتاج (مليون دينار)	قيمة مستلزمات الإنتاج (مليون دينار)	القيمة المضافة (مليون دينار)
1990	عام	117	119575	310405	2144637	999235	1145402
	مختلط	15	12009	42637	333809	218967	-114842
	تعاوني	24	2592	1904	10853	7269	3584
	خاص	47396	137503	176470	2201586	1060062	1141524
	المجموع	47552	271679	531416	4690885	2285533	2175668
1995	عام	93	89361	14674863	59121340	33015673	26105667
	مختلط	16	6162	1011077	4923227	2188073	2735154
	تعاوني	34	2342	39718	243194	135328	107866
	خاص	31434	90841	7753040	194680473	121706817	72973656
	المجموع	31577	188706	23478698	258968234	157045891	101922343
2000	عام	102	95224	80416328	468256181	255929538	212326643
	مختلط	20	6275	8336570	64161625	34226265	29935360
	تعاوني	34	1529	269965	15218017	5446435	9771582
	خاص	77806	183651	52213065	593792352	326682242	267110110
	المجموع	77962	286679	141235928	1141428175	622284480	519143695
2005	عام	69	119442	480733285	788411428	422085369	366326059
	مختلط	12	4689	29018198	71267632	43171508	28096124
	تعاوني	1	18	6198	8459	5262	3197

419911830	547362699	967274529	101369808	56495	10534	خاص	
814337210	1012624838	1826962048	611127489	180644	10616	المجموع	
1515245443	1209542039	2724787482	1662593203	165276	83	عام	2010
46584638	138189392	184774030	34588631	3758	11	مختلط	
-207927319	913602301	705674982	196657647	57791	11593	خاص	
1353902762	2261333732	3615236494	1893839481	226825	11687	المجموع	
1788904577	1699164238	3488068815	981637058	75507	39	حكومي	
109043780	145340551	254384331	245689195	21543	26	عام	2015
1381411832	2031525617	3412937449	458562206	97639	23099	خاص	
27632481	188918747	216551228	28144019	2627	7	مختلط	
527902	2945686	3473588	3744790	400	1	مختلط عراقي+اجنبي	
1518615995	4067894839	7375415411	1717777268	197716	23172	المجموع	
1770518002	1472620396	3243138398	1231812456	84022	53	عام	2020
3152495319	3835903676	6988398995	745409122	152596	30416	خاص	
42033358	245309183	287342541	32431832	2134	6	مختلط	
4965046679	5553833255	10518879934	2009653410	238752	30475	المجموع	

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، قسم الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، بيانات غير منشورة للأعوام (١٩٩٠-٢٠٢٠).

ومن خلال جدول (٧) يتبين لنا إن عدد المنشآت الصناعية في العراق للقطاع العام بلغت (١١٧) منشأة صناعية لعام ١٩٩٠ في حين بلغ عدد العاملين في منشآت القطاع العام حوالي (١١٩٥٧٥) عامل، وضم القطاع المختلط (١٥) منشأة صناعية بينما كان نصيب القطاع المختلط من العاملين (١٢٠٠٩) عامل.

أما القطاع التعاوني بلغ عدد المنشآت الصناعية فيه (٢٤) منشأة صناعية في حين كان نصيبهم من عدد العاملين (٢٥٩٢) عامل وفيما يتعلق بنصيب القطاع الخاص من المنشآت الصناعية فقد بلغت (٤٧٣٩٦) منشأة صناعية بينما بلغ عدد العاملين فيها (١٣٧٥٠٣) عامل يتبين لنا من ذلك إن القطاع الخاص إحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت الصناعية لعام ١٩٩٠ والسبب في ذلك يعود إلى إن القطاع الخاص أقدم من بقية القطاعات في تأريخ الصناعة في العراق وظل سائداً لوحده حتى الخمسينيات من القرن العشرين.

وفيما يتعلق بنصيب القطاع العام من مؤشرات إجمالي الأجور فقد أسهم بنصيب أعلى مقارنة مع نسبة أعدادهم فيه فقد بلغت (٣١٠٤٠٥) مليون دينار وبذلك تكون إجور العاملين في القطاع العام أعلى من بقية القطاعات إذ لا يتقاضى العمال في بقية القطاعات كأجور أقرانهم في القطاع العام. إذ نلاحظ أن القطاع المختلط كان إجمالي أجورهم (٤٢٦٣٧) مليون دينار في حين نجد إن القطاع التعاوني بلغت أجورهم (١٩٠٤) مليون دينار أما القطاع الخاص فقد بلغت أجورهم (١٧٦٤٧٠) مليون دينار.

أما بالنسبة إلى المؤشرات الأخرى فنجد إن نصيب القطاع العام من قيمة الإنتاج قد بلغت (٢١٤٤٦٣٧) مليون دينار مقارنة مع القطاع المختلط البالغة قيمة الإنتاج فيه (٣٣٣٨٠٩) مليون دينار بينما نجد إن قيمة الإنتاج للقطاع التعاوني قد بلغت (١٠٨٥٣) مليون دينار أما القطاع الخاص بلغت قيمة الإنتاج فيه (٢٢٠١٥٨٦) مليون دينار إما بالنسبة إلى قيمة مستلزمات الإنتاج فقد نال القطاع العام قيمة بلغت (٩٩٩٢٣٥) مليون دينار مقارنة مع القطاع المختلط البالغ (٢١٨٩٦٧) مليون دينار والقطاع التعاوني البالغ (٧٢٦٩) مليون دينار والقطاع الخاص البالغ (١٠٦٠٠٦٢) مليون دينار. أما باعتبار القيمة المضافة التي هي حاصل الفرق بين قيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج إذ حقق القطاع العام قيمة مضافة بلغت (١١٤٥٤٠٢) مليون دينار بينما نجد إن القطاع المختلط قد حقق (-١١٤٨٤٢) مليون دينار أما القطاع التعاوني فقد بلغت القيمة المضافة (٣٥٨٤) مليون دينار وفي القطاع الخاص حققت القيمة المضافة (١١٤١٥٢٤) مليون دينار إن سبب ارتفاع القيمة المضافة للقطاع العام يعود إلى الدعم الحكومي لهذا القطاع والحصول على مستلزمات الإنتاج بكلف أقل من بقية القطاعات الصناعية.

وفي عام ١٩٩٥ وما بعده من الأعوام فنلاحظ من جدول (٧) تغيراً واضحاً في أعداد المنشآت الصناعية وعدد العاملين وإجمالي الأجور وقيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة لجميع القطاعات الصناعية المذكورة والسبب في ذلك يعود إلى الأحداث السياسية التي مر بها العراق في فترة التسعينيات المتمثلة بفرض الحصار الاقتصادي وانخفاض ناتج عدد من الصناعات بسبب عدم توفر المواد الأولية ولكن في عام ٢٠٠٠ تم تشغيل عدد من الصناعات. أما بعد عام ٢٠٠٣ وما رافقه من الأحداث السياسية والاقتصادية التي أثرت بشكل واضح على الصناعة التحويلية بشكل سلبي وتوقف عمل عدد من الصناعات، واغلقت الكثير من المصانع بسبب تعرضها للتدمير والتخريب كما تحولت ملكية الدولة من القطاع العام إلى القطاعات الأخرى وانخفض الدعم الحكومي المقدم إلى القطاع الصناعي. أما في عام ٢٠٢٠ فقد حدث تغير إيجابي في الصناعة التحويلية، إذ بلغ عدد المنشآت الصناعية للقطاع العام (٥٣) منشأة صناعية في حين بلغ عدد العاملين (٨٤٠٢٢) عامل بينما في القطاع الخاص بلغ عدد المنشآت الصناعية (٣٠٤١٦) منشأة صناعية أما عدد العاملين فقد بلغ (١٥٢٥٩٦) عامل في حين بلغ عدد المنشآت الصناعية للقطاع مختلط (٦) منشأة صناعية وبلغ عدد العاملين (٢١٣٤) عامل أما من ناحية متغير إجمالي الأجور، فقد بلغ أجور القطاع العام (١٢٣١٨١٢٤٥٦) مليون دينار بينما بلغت قيمة الإنتاج (٣٢٤٣١٣٨٣٩٨) مليون دينار وبلغت قيمة مستلزمات الإنتاج (١٤٧٢٦٢٠٣٩٦) مليون دينار بينما بلغت القيمة المضافة (١٧٧٠٥١٨٠٠٢) مليون دينار. أما القطاع الخاص، فقد بلغت أجورهم (٧٤٥٤٠٩١٢٢) مليون دينار في حين بلغت قيمة الإنتاج الصناعي (٦٩٨٨٣٩٨٩٩٥) مليون دينار بينما بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج (٣٨٣٥٩٠٣٦٧٦) مليون دينار أما القيمة المضافة، فقد بلغت (٣١٥٢٤٩٥٣١٩) مليون دينار. وكان نصيب القطاع المختلط من الأجور (٣٢٤٣١٨٣٢) مليون دينار أما قيمة الإنتاج فقد بلغت (٢٨٧٣٤٢٥٤١) مليون دينار في حين بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج (٢٤٥٣٠٩١٨٣) مليون دينار بينما القيمة المضافة بلغت (٤٢٠٣٣٣٥٨) مليون دينار. ويرجع السبب في ذلك إلى استقرار الوضع الأمني في العراق، وتقديم الدعم الحكومي للمنشآت الصناعية، وفتح باب الاستثمار للمشاريع الصناعية الخاصة.

ثانياً: حجوم المنشآت الصناعية للصناعات التحويلية في العراق:

تقسم المنشآت الصناعية في العراق في ضوء معيار عدد العاملين إلى ثلاث فئات حجمية هي المنشآت الصناعية الكبيرة التي يكون فيها عدد العاملين (٣٠) عامل فأكثر والمنشآت الصناعية المتوسطة التي يكون فيها عدد العاملين يتراوح بين (١٠-٢٩) عامل والمنشآت الصناعية الصغيرة التي يكون فيها عدد العاملين أقل من عشرة عمال. بدأت

الصناعة في العراق بشكل عام صغيرة الحجم خلال الخمسينيات من القرن العشرين، وبعد تحسن الأوضاع الاقتصادية في العراق والتي بدورها شجعت على إقامة المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة في عموم العراق (وزارة التخطيط، لعام ٢٠٢٠).

شهد العراق إقامة عدد من المنشآت الصناعية الكبيرة في منتصف ستينيات القرن العشرين التابعة للقطاع العام، وكان لها أثر هام في الصناعة في العراق. ومن ملاحظة جدول (٨) يتبين لنا إن الصناعات الصغيرة في العراق لعام ١٩٩٠ بلغت نسبتها (٩٧,٦%) منشأة صناعية من إجمالي عدد المنشآت الصناعية لنفس العام، إلا إنها شكلت حوالي (٣٩%) من إجمالي عدد العاملين في العراق. وكان نصيب عدد المنشآت المتوسطة (٠,٧%) بينما كانت نسبة العاملين فيها (١,٩%). في حين المنشآت الكبيرة جاءت بنسبة (١,٦%) وهي نسبة قليلة جداً مقارنة مع الصناعات الصغيرة إلا إنها جاءت بنسبة عاملين بلغت (٥٨,٨%) وبذلك كانت أعلى من القطاعين المتوسط والخاص بعدد العاملين. إن سبب ذلك يعود إلى كبر حجم الصناعات الكبيرة وحاجتها إلى أعداد كبيرة من الأيدي العاملة على الرغم من قلة أعدادها مقارنة مع الصناعات الصغيرة. وباعتبار إجمالي الأجور يتبين لنا إن العاملين في المنشآت الكبيرة، قد حصوا على نصيب من الأجور أعلى من نسبة العاملين في الصناعات المتوسطة والصغيرة وضمت حوالي (٧٧%) فيما حصل عكس ذلك في الصناعات المتوسطة وبنسبة (١,٥%) أما الصناعات الصغيرة بلغت إجموعهم (٢١%) إن سبب ذلك يعود إلى إن العاملين في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة يحصلون على إجموع أقل من العاملين في الصناعات الكبيرة التابعة للقطاع العام.

أما مؤشرات الإنتاج الأخرى فتشير إلى إن قيمة الإنتاج في المنشآت المتوسطة لم تحقق قيمة إنتاج إلا بنسبة ضئيلة بلغت (١,٩%) في حين بلغت قيمة الإنتاج للمنشآت الصغيرة (٣٣,٦%) بينما بلغت قيمة الإنتاج نسبة أعلى للصناعات الكبيرة بلغت (٦٤%) وهذا راجع إلى صغر حجم المنشآت الصناعية المتوسطة والصغيرة وقلة عملياتها الإنتاجية مقارنة مع الصناعات الكبيرة. ولا تختلف كثيراً قيمة مستلزمات الإنتاج فقد حققت المنشآت الكبيرة نسبة عالية بلغت (٦١%) وهذا عكس الصناعات المتوسطة البالغة (٢%) فيما بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج للصناعات الصغيرة (٣٦%). أما باعتبار القيمة المضافة فقد نالت المنشآت المتوسطة نسبة قليلة وصلت إلى (١%) في حين بلغت القيمة المضافة للمنشآت الصغيرة (٣٠%) عكس ما يلاحظ في المنشآت الكبيرة النسبة المرتفعة البالغة (٦٨%) أما سبب زيادة القيمة المضافة للصناعات الكبيرة مقارنة مع غيرها من الصناعات يعود إلى سهولة الحصول على مستلزمات الإنتاج الداخلة في العملية الإنتاجية.

جدول (٨) حجوم المنشآت الصناعية في العراق للمدة (١٩٩٠.٢٠٢٠)

السنة	الحجم	عدد المنشآت	عدد العاملين	إجمالي الأجور (مليون دينار)	قيمة الإنتاج (مليون دينار)	قيمة مستلزمات الإنتاج (مليون دينار)	القيمة المضافة (مليون دينار)
1990	الكبيرة	792	159784	411020	3022955	1626831	1396124
	المتوسطة	341	5422	8036	90305	65465	24840
	الصغيرة	46419	106473	112360	1577625	954461	623164
	المجموع	47552	271679	531416	4690885	2646757	2044128
1995	الكبيرة	504	113574	17237482	90988494	59426901	31561593
	المتوسطة	125	1912	200286	5532588	4527533	1005055
	الصغيرة	30948	73220	6040930	162447152	93091457	69355695
	المجموع	31577	188706	23478698	258968234	157045891	101922343
2000	الكبيرة	639	119825	96083496	644678698	385615864	259062834
	المتوسطة	156	2275	9013	145137	102043	43094
	الصغيرة	77167	164579	44251132	482235777	226464316	255771461
	المجموع	77962	286679	140343641	1127059612	612182223	514877389
2005	الكبيرة	452	142868	552596483	1143958041	614027997	529930044
	المتوسطة	76	1397	2721499	24348646	16342635	8006011
	الصغيرة	10088	36379	55809507	658655361	382254206	276401155
	المجموع	10616	180644	611127489	1826962048	1012624838	814337210

1885526384	1677549800	3563076184	1784386363	189004	500	الكبيرة	2010
12043072	14037083	26080155	3473906	923	56	المتوسطة	
986589160	569746849	1556336009	105979212	36898	11131	الصغيرة	
2884158616	2261333732	5145492348	1893839481	226825	11687	المجموع	
2426824446	3042080278	5468904724	1446675514	129024	600	الكبيرة	2015
35481843	47060833	82542676	9610247	1535	92	المتوسطة	
845214283	978753728	1823968011	261491507	67157	22480	الصغيرة	
3307520572	4067894839	7375415411	1717777268	197716	23172	المجموع	
2467959424	3300062147	5768021571	1395302502	126309	539	الكبيرة	2020
41528457	60325325	101853782	16203214	2536	170	المتوسطة	
2455558798	2193445783	4649004581	598147694	109907	29766	الصغيرة	
4965046679	5553833255	10518879934	2009653410	238752	30475	المجموع	

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، قسم الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، بيانات غير منشورة للأعوام (١٩٩٠-٢٠٢٠).

وفي عام ١٩٩٥ حصل تغير كبير على مستوى العراق إذ انخفض عدد المنشآت الصناعية وعدد العاملين في المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. بينما شهدت مؤشرات أجور العاملين وقيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة تصاعد كبير. والسبب في ذلك يعود إلى ظروف الحصار الاقتصادي وما رافقه من إغلاق عدد من المنشآت الصناعية بسبب عدم توفر المواد الأولية المستوردة من الخارج.

أما سبب إرتفاع المؤشرات الأخرى فيعود إلى التضخم النقدي للعملة الذي حصل في تلك المدة بسبب ظروف الحصار. في حين شهد عام ٢٠٠٠ تغير هام على مستوى الصناعة في العراق تمثل بارتفاع عدد المنشآت الصناعية وعدد العاملين وإجمالي الأجر وقيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة للصناعات الكبيرة والصغيرة أما الصناعات المتوسطة فقد شهدت ارتفاع عدد المنشآت وعدد العاملين وانخفاض إجمالي الأجر وقيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة إن سبب هذا الارتفاع يعود إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية للعراق والدعم الحكومي للمنشآت الصناعية وتخفيض كلف الإنتاج. وما إن جاء عام ٢٠٠٥ حتى شهدت أعداد المنشآت الصناعية انخفاض واضح للمنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وهذا بسبب الأحداث السياسية التي مر بها العراق في عام ٢٠٠٣ والتي انعكست سلباً على القطاع الصناعي.

أما في المدة الممتدة ما بين عام (٢٠١٠.٢٠٢٠) فنلاحظ التغير الذي حصل في أعداد المنشآت الصناعية وعدد العاملين وإجمالي الأجر وقيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة للصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. فنلاحظ في عام ٢٠٢٠ إن عدد المنشآت الصناعية الصغيرة شكلت نسبة كبيرة بلغت (٩٧,٦%) من إجمالي عدد المنشآت الصناعية في العراق. في حين لم تشكل المنشآت الصناعية المتوسطة إلا نسبة صغيرة بلغت (٠,٥%) من عدد المنشآت الصناعية في العراق. أما الصناعات الكبيرة ، فقد شكلت نسبة بلغت (١,٧%) من إجمالي عدد المنشآت الصناعية في العراق. في حين نجد إن عدد العاملين في المنشآت الكبيرة ، قد ارتفعت نسبتهم إلى (٥٢,٩%) وحصل عكس ذلك في المنشآت المتوسطة إذ بلغت نسبتهم (١%) أما المنشآت الصغيرة ، فقد بلغت نسبة العاملين فيها (٤٦%). وباعتبار قيمة الأجر فنصيب المنشآت الكبيرة من الأجر مرتفع بلغ (٦٩%) وتراجع نصيب المنشآت المتوسطة من الأجر إذ بلغ (٠,٨%) في حين نجد إن المنشآت الصغيرة بلغت نسبة أجورهم (٢٩,٧%).

أما معايير الإنتاج الأخرى فنلاحظ إن إجمالي قيمة الإنتاج للمنشآت الكبيرة متقدمة إذ بلغت (٥٤,٨%). وعلى العكس من ذلك في المنشآت المتوسطة نراها متراجعة إذ بلغت نسبتهم (٠,٩%) بينما نجد إن المنشآت الصغيرة قد بلغت نسبتهم (٤٤%). أما معيار قيمة

مستلزمات الإنتاج فنلاحظ كذلك تقدم المنشآت الكبيرة بنسبة بلغت (٥٩%) في حين تراجعت المنشآت المتوسطة إذ بلغت نسبتها (١%) بينما المنشآت الصغيرة بلغت نسبتهم (٣٩%). وعلى مستوى القيمة المضافة فقد حققت المنشآت الكبيرة ربحية بلغت نسبتها (٤٩,٧%) بينما نجد إن المنشآت المتوسطة بلغت نسبتهم (٠,٨%) أما المنشآت الصغيرة فقد بلغت نسبتها (٤٩%). إن سبب هذا الارتفاع في عام ٢٠٢٠ يعود إلى إستقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في العراق وانعكاسها الإيجابي على تحسن الصناعة التحويلية.

الخلاصة:

يتبين لنا مما سبق إن المنشآت الكبيرة قد حققت تقدم في السنوات (١٩٩٠-٢٠٢٠) في عدد العاملين وإجمالي الأجر وقيمة الإنتاج والقيمة المضافة وحققت أرباح فاقت المنشآت المتوسطة والصغيرة وهذا يعود إلى الدعم الحكومي للمنشآت الكبيرة وتوفير المواد الأولية بأسعار مدعومة فضلاً عن توفر مستلزمات الإنتاج وبأقل التكاليف. أما المنشآت المتوسطة فلم تحقق إلا نسبة ضئيلة بعدد المنشآت وعدد العاملين وإجمالي الأجر وقيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة وهذا راجع إلى قلة الدعم الحكومي لها. في حين نجد إن المنشآت الصغيرة على الرغم من إرتفاع أعداد منشآتها الصناعية خلال تلك السنوات إلا إن عدد العاملين منخفض مقارنة مع المنشآت الكبيرة وكذلك المعايير الأخرى لم تحقق فيها إلا نسبة قليلة والسبب في ذلك يرجع إلى صغر عملياتها الإنتاجية وصعوبة الحصول على المواد الأولية وقلة رأس المال المستثمر وصغر حجم هذه المنشآت الصناعية.

الاستنتاجات: في ضوء ما تقدم أظهرت الدراسة الاستنتاجات الآتية:

١- شهدت المرحلة الممتدة بين عامي (١٩٩٠-٢٠٠٢) تذبذب واضح في أعداد الصناعات التحويلية على المستوى الرسمي بسبب الحصار الاقتصادي ، إذ انخفضت قيمة ناتج القطاعات السلعية وتراجعت معدلات النمو الاقتصادي والذي يعكس تدهوراً مستمراً في الإنتاج الحقيقي.

٢- طرأت ظروف اقتصادية وسياسية صعبة جداً خلال المرحلة الممتدة بين عامي (٢٠٠٣-٢٠٢٠) أثرت وبشكل واضح على إضعاف النشاط الصناعي تمثلت في تراجع إسهام الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ، وكذلك تراجع قوة العمل الصناعي مقارنة بما كانت عليه عام ١٩٩٠ بسبب توقف معظم المنشآت الصناعية الكبيرة عن الإنتاج.

٣- عند استعمال معايير الصناعة المعروفة من عدد المنشآت الصناعية وعدد العاملين وأجر العاملين وقيمة الإنتاج الصناعي ، وقيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة لدراسة النمو الصناعي في العراق تبين لنا إن الصناعة التحويلية مرت بمراحل عديدة بين ارتفاع

وانخفاض هذه المعايير بين سنة دون أخرى ، والسبب في ذلك يعود إلى الأحداث السياسية التي مر بها العراق خلال هذه المدة مما إنعكس ذلك على الصناعة التحويلية.

٤- النشاط الصناعي في العراق يتوزع من حيث الملكية ما بين القطاع العام والقطاع التعاوني والقطاع الخاص والقطاع الحكومي والقطاع المختلط (عراقي+أجنبي) إذ إن ملكية المنشآت الصناعية للقطاع الخاص هي أكثر عدد من بقية القطاعات الأخرى.

٥- نلاحظ في حجوم المنشآت الصناعية للصناعات التحويلية في العراق للمدة (٢٠٢٠.١٩٩٠) إن المنشآت الكبيرة قد حققت تقدم في عدد العاملين وإجمالي الأجر وقيمة الإنتاج والقيمة المضافة وحققت أرباح فاقت المنشآت المتوسطة والصغيرة ، وهذا يعود إلى الدعم الحكومي للمنشآت الكبيرة وتوفير المواد الأولية بأسعار مدعومة فضلاً عن توفر مستلزمات الإنتاج وبأقل التكاليف. أما المنشآت المتوسطة فلم تحقق إلا نسبة ضئيلة في حين نجد إن المنشآت الصغيرة على الرغم من ارتفاع أعداد منشآتها الصناعية خلال تلك السنوات إلا أن عدد العاملين منخفض مقارنة مع المنشآت الكبيرة وكذلك المعايير الأخرى لم تحقق فيها إلا نسبة قليلة.

المقترحات: في ضوء الاستنتاجات السابقة تقترح الدراسة ما يأتي:

- ١- تقديم دراسات تنموية واستثمارات علمية لتطوير واقع الصناعات التحويلية في العراق ومواكبة حركة التقدم العلمي والتكنولوجي الصناعي الحديث.
٢. النهوض بواقع القطاع الخاص باعتباره أحد القطاعات المهمة في العراق وتسهيل استثمار أمواله في مختلف القطاعات الصناعية.
٣. توفير المدخلات الأساسية والتسهيلات للصناعة التحويلية في العراق عن طريق التنسيق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
٤. دعم الإنتاج المحلي من الحكومة العراقية عن طريق تفعيل قانون حماية المنتج الوطني وزيادة الدور الرقابي.
- ٥- إعادة هيكلة الصناعات الكبيرة عن طريق تخصيص القروض المالية إلى مختلف المنشآت والمصانع الكبيرة لتشغيل خطوطها الإنتاجية بطاقة عالية وتشغيل المزيد من الأيدي العاملة.
- ٦- تحسين البيئة الصناعية الاستثمارية في جميع المحافظات العراقية التي تتوفر فيها الإمكانيات المتاحة للصناعة وتقديم القروض المالية لها.

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب:

- الجنابي، عبد الزهرة علي، (٢٠١٣) الجغرافيا الصناعية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- حاجم، محمد يوسف وأحلام نوري منشد، (٢٠١٩) التكامل الصناعي وآليات التوزيع المكاني، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان.
- الدليمي، محمد دلف أحمد وفواز أحمد الموسى، (٢٠٠٩)، جغرافية التنمية، الطبعة الأولى، دار الفرقان للغات للنشر والطباعة والتوزيع، سوريا . حلب.
- السماك، محمد ازهر سعيد وعباس علي التميمي، (١٩٨٧)، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، طبع بمطابع جامعة الموصل، الموصل.
- الشماع، همام وعمر هشام العمري، (٢٠٠٢)، أثر تعددية أسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي، دراسات في الاقتصاد العراقي، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد.
- محجوب، بسمان فيصل وعبد العزيز مصطفى وظاهر التميمي ومراجعة خليل محمد حسن الشماع، (١٩٨٥)، ادارة المنشآت الصناعية، طبع بمطابع جامعة الموصل مديرية مطبعة الجامعة، الموصل.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

- الايدامي، رحمن رباط حسين، (٢٠١٦) التنمية الصناعية واتجاهاتها المكانية في محافظة القادسية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة.
- الشمري، محمود محمد حسن، (٢٠١٦)، التنمية الصناعية في محافظة المثنى بالعراق، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

ثالثاً: الدوريات:

- رشيد، ثائر محمود، (٢٠٠٥)، منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على واقع القطاع الصناعي في العراق، المؤتمر العلمي السابع لكلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٥، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية.

رابعاً: الإحصائيات والنشرات:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، قسم الصناعات الصغيرة، بيانات غير منشورة لعام (٢٠١٥).
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، قسم الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، بيانات غير منشورة للأعوام (٢٠٢٠.١٩٩٠).
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، قسم الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، بيانات غير منشورة للأعوام (٢٠٢٠.٢٠١٧).
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، قسم الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٠.